إصلاح النظام السياسي في المغرب

في عهد الملك محمد السادس

(١٩٩٩-٢٠١٤)

.....

أ.م.د. كفاح عباس رمضان الحمداني

قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل

البريد الإلكتروني: kefaahabaas@gmail.com

الملخص

شـهد المغرب في عهد الملك الحسـن الثاني حركة اصـلاح سـياسـي وتحديدا في تسـعينيات القرن الماضي، ثم جاء الملك محمد السادس وأكمل ما بدأه أبوه من إصلاحات سياسية، وأضاف اليها العديد من الإصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الجدير بالذكر انه جرى في المغرب عام ٢٠١١، مطالبات باحداث تغيرات دستورية وسياسية من دون المساس بشخص الملك في المقابل استجاب الملك محمد السادس لهذه المطالب ومن هنا جاء الاستثناء المغربي، لأن المغرب شهد تغييرات سياسية ودستورية واقتصادية من دون الحاجة إلى الإطاحة بالنظام الحاكم. وبذلك تمكن الملك محمد السادس من قيادة بلاده على مدار الاعوام التالية، واستطاع ان يحقق انجازات كبيرة في ميادين عدة. ومن اهمها إقرار دستور عام ٢٠١١، فضلا عن العديد من الاصلاحات السياسية والاجتماعية المهمة لدرجة أن مرحلة ما بعد تولي الملك محمد السادس الحكم أصبحت تنعت بالعهد الجديد او ما يعرف بالثورة المغربية الجديدة، لما تضمنه من تنازلات واضحة للملك وتخليه عن بعض صلاحياته المطلقة وقلصها دستورياً.

الكلمات المفتاحية: المغرب، الملك محمد السادس، الاصلاح السياسي، الاستثناء المغربي

Repair of the political system in Morocco under King Mohammed VI (1999_2014)

Asst. Prof. Dr. Kifah Abbas Ramadan AL-Hamdani
Department of Historical and Cultural Studies /Regional Studies Center /Mosul University .
Email: kefaahabaas@gmail.com

Abstract

During the reign of King Hassan II, Morocco witnessed a movement of political reform, specifically in the nineties of the last century. Then king Mohammed VI came and completed the political reforms that his father had begun, He added to it many political, constitutional, economic and social reforms. It is worth noting that in Morocco in 2011, demands were made for the latest constitutional and political changes without prejudice to the person of the king. On the other hand, King Mohammed VI responded to these demands, hence the Moroccan exception, Because Morocco witnessed political, constitutional and economic changes without the need to overthrow the ruling regime. Thus, King Mohammed Vl was able to lead his country over the following years, and was able to achieve great achievements in several fields. Among the most important of these is the adoption of the 2011 constitution, in addition to many important political and social reforms to the extent that the period after King Mohammed Vl took power has become called the new Moroccan revolution, as it included clear concessions to the king and his abandonment of some of his absolute powers and constitutionally reduced them.

Key words: Morocco, King Mohammed VI, Political reform, Moroccan exception

المقدمة

أن الإصـــلاح الســـياســـي في المغرب العربي بدات في القرن الماضـــي حينما ارتفعت أصـــوات المفكرين إلاصـلاحيين التي كانت تدعو إلى ضـرورة القيام بإصـلاحات سياسـية ودسـتورية من أجل نشـر الديموقراطية في دول المغرب العربي من جهة ومواجهة التغلغل الاجنبي المتزايد في هذه المنطقة من جهة أخرى، لكن هذه المطالبات والمقترحات لم يكتب لها النجاح لأســـباب متعددة لا يمكن شـــرحها في هذا البحث. وشهدت المغرب في عهد الملك الحسن الثاني حركة اصلاح سياسي وتحديدا في تسعينيات القرن الماضـي ثم جاء الملك محمد السـادس وأكمل ما بدأه أبوه من إصـلاحات سـياسـية، وأضـاف العديد من الإصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة: لقد عاش العالم العربي منذ نهاية عام ٢٠١١ وحتى ألان حراكاً اجتماعياً وسياسياً تطالب فيه بتغييرات جذرية للواقع العربي سواءا أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، ولقد تمكنت هذه الحركات أن تســـقط ببعض الأنظمـة العربيـة ومنهم لا يزال يحـاول لحـد الآن، لكن في المغرب جرت مطالبات بالتغيرات دسـتورية وسـياسـية من دون المسـاس بشـخص الملك هذا من جانب ومن جانب آخر اسـتجاب الملك لهذه المطالب ومن هنا جاء الاسـتثناء المغربي، لأن في المغرب شـهد تغييرات سـياسـية ودستورية واقتصادية من دون الحاجة إلى الإطاحة بالنظام الحكم فيه.

اشـــكالية الدراســـة: من خلال هذه الدراســـة ســـنحاول الاجابة على الســـؤال التالي: كيف كانت الاوضـاع السياسية في المغرب في عهد الملك محمد السادس ، وما هي الاصـلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية التي اجرها الملك في البلاد .

اهمية هذه الدراسـة: المغرب شـهد حراكا سـياسـيا سـعى للمطالبة باصـلاحات دسـتورية سـياسـية واقتصادية دون الاطاحة بالنظام الحكم، وفي المقابل استجاب الملك لهذه المطالب ومن هنا جاء الاستثناء المغربي.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاحات السياسية التي جرت في المغرب في عهد الملك محمد الســادس، وماذا حملت هذه الإصــلاحات بين طياتها ومدى انعكاســها على بنية وجوهر النظام السياسي المغربي؟.

منـهج الدراســة: من اجل تحقيق اهداف هذه الدراســة فاننا ســوف نعتمد على المنهج الوصــفي والمنهج التحليلي، حيث نستخدم المنهج الوصفي في عرض الاصـلاحات السياسية في عهد الملك محمد السـادس، وسـنسـتخدم الاسـلوب التحليلي في تقييم هذه الاصـلاحات من خلال عرض اهم الاصـلاحات السياسية والدستورية التي أجرها الملك محمد السادس.

هيكلية البحث: قســمت هذه الدراســة الى تمهيد ومبحثين، تناول التمهيد المغرب في عهد الملك الحسن الثاني للفترة ما بين عامي(١٩٦١-١٩٩٩)، اما المبحث الاول فتناول حركة الاصلاحات السياسية

في عهد الملك محمد الســـادس، وتناول المبحث الثاني الربيع العربي في المغرب، واخيرا خاتمة وقائمة الهوامش والمصادر.

أهم المصادر المعتمدة في هذه الدراسة: كتاب الملك المفترس، ترجمة جماعية، كتاب فرنسي تحت عنوان (Le roi predateur) للمؤلفين الفرنسيين كاثرين غراسيي(Catherine Graciet) وإريك لوران(Eric Laurent)، دار النشر لوسوي،(فرنسا، ٢٠١٢)، وكتاب أمحمد جبرون، إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب،(الإسكندرية، ٢٠١١)، و التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني، وبحث مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي: المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟، أوراق كارنيغي، رقم(٧١)، أيلول/ سبتمبر، عام ٢٠٠٦.

التمهيد: المغرب في عهد الملك الحسن الثاني للفترة ما بين عامي(١٩٦١-١٩٩٩):

يوجد في المغرب ثلاثة قوة سياسية فاعلة: فالأولى تتمثل بالقصر أو ما يسميه المغاربة بالمخزن، أو بالعبارة الفرنسية(le pouvoir) بمعنى السلطة. والقوة الثانية تتمثل بأحزاب المعارضة التي تتكون من الأحزاب غير دينية التي تأسست قديماً بالرغم من أنها فقدت تأثيرها في المشهد السياسي في البلاد، الا انه لا يمكننا إقصاء هذه الأحزاب لانها ما تزال تحظى بتأييد الناخبين، وبمقدورها أن تلعب دوراً مهم إذا ما توفرت لديها قيادة أكثر فاعلية، اما القوة الثالثة تتمثل بالأحزاب والحركات الإسلامية والتي تعد قوة صاعدة في المغرب[١].

تهيمن المؤسسة الملكية على القرارات السياسية وفي الكثير من المجالات المهمة في البلاد، أما آلاليات الدستورية والسياسية المعروفة في السياسية المغربية منذ عقود(الفصل ١٩، المجلس الوزاري، الهيئات الاستشارية)، هي التي أثرت على مكانة ودور الحكومة، وبسببها ظلت تعاني من الضعف والتهميش. أما بالنسبة للأحزاب السياسية فانها تعاني العديد من المشاكل مثلا:(غياب الديموقراطية الداخلية، وهيمنة الزعامة فيها، والغموض الإيديولوجي، وضعف البرامج السياسية...الخ)، لذلك ظلت تلك الأحزاب تمارس أدوارا ثانوية في الممارسة السياسية المغربية[٢].

تميز المغرب منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٥٦ بالاستقرار الهادىء، لكن خلال عقد التسعينات من القرن الماضي نلاحظ توجه الى سياسة الاصلاح الهرمي من القمة الى القاعدة، وبدأ الملك في سنواته حكمه الاخيرة الاصلاحات ليكمل ولي عهده محمد السادس[٣] ما بدأه هو. لقد احدثت سلسلة الاصـــلاحات هذه تغييرات ايجابية كثيرة في البلاد. وكان واضـــحا ان الدافع هو البحث عن التحديث والحداثة وليست الغاية الاساسية اشراك الشعب في الحكم. لان الاصلاحات السياسية الجديدة جاءت من

الاعلى نتيجة للقرارات التي اتخذها الملك وبناء على الدراسات التي قامت بها لجان دستورية واقتصادية وسياسية التي عينها لهذا الغرض. بحيث ان هذه الاصلاحات لاتستدعي فرض قيود على سلطته[٤].

تولى الملك الحسن الثاني عرش المغرب في عام ١٩٦١، وورث نظام حكم اتسم بالسيطرة المباشرة للملك وتمركز السلطة بيده، في الجانب الاخر كانت الاحزاب السياسية المغربية تعاني من الضعف. وخلال فترة حكمه عزز موقعه السياسي اكثر من خلال اعلانه دستور عام ١٩٦٢ ليؤكد على هيمنة الملك على السلطة في البلاد وذلك عن طريق منحه سلطة تعيين الوزير الاول وتعيين الحكومة وعزلهما متى شاء دون الرجوع الى نتائج الانتخابات، بالاضافة الى حق حل البرلمان، ومنح السلطة المطلقة في حالة الطوارىء. أما بخصوص مراجعة الدستور التي جرت في الاعوام التالية:(١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٩٢ و١٩٩٦)، فلم تحدث أي تغيير يذكر، بل عزز الهيمنة الملكية وبشكل ملفت للانظار على رغم من ان اخر تعديلين على الدستور جاء بعد الشروع في عملية الاصلاح السياسي[٥].

يقوم نظام الحكم في المغرب وطبقا لدستور عام ١٩٦٢ على (ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية). ولكن بالرغم من أن هذا الدستور الليبرالي فإن الملك لا يخضع للمساءلة القانونية أمام أي جهة في الدولة؛ على اعتبار ان الملك هو الشخص الوحيد الذي يملك سلطة صنع القرار في البلاد. كما أنه يعد فوق الدستور[٦].

أما بالنسبة للاحزاب السياسية فكانت ضعيفة، ويعد(حزب الاستقلال)[٧] التنظيم الجماهيري الوحيد في المغرب بعد الاستقلال، لكنه سرعان ما ضعف نتيجة خلاف سياسي حاد بين مكونات الحركة الوطنية المغربية على خلفية النقاش حول(كيفية بناء الدولة الحديثة). مما أدى الى ظهور أحزاب وتيارات سياسية جديدة، من جانب اخر ادت الجامعات الكليات والمعاهد العليا دورا سياسيا واضحا خلال هذه الفترة، مما جعل النظام الحاكم فيها يتجاوب بأسلوبه الخاص وبما يتلام مع تطلعات الشعب وخاصة الطبقه المتوسطة التي تطالب بالتغيير، مما اضطر في النهاية إلى إعلان تمسكه بنظام التعددية الحزبية، ونبذ فكرة الحزب الواحد، وادراجها في الدساتير المغربية المتتالية[8].

واجه النظام المغربي في صيف عام ١٩٧١ أول محاولة للانقلاب عسكري فاشلة اطلق عليها بـ(انقلاب الصخيرات)[9] ومحاولة انقلابية ثانية فاشلة ايضا والتي سميت بـ(محاولة انقلاب أوفقير أو عملية بوراق إف ٥)[10]، والتي في ١٦ اب/ اغسطس عام ١٩٧٢، وهاتين المحاولتين كشفت عن مدى خطورة استيلاء الجيش على السلطة، وما يمكن أن يترتب عنه فيما بعد من تغيير في مجال قمع لحريات وإلغاء التعددية الحزبية بالاضافة الى امور اخرى[11].

حاول النظام المغربي الحاكم مهادنة المعارضة التي بادلته القليل من الاستجابة، وذلك بسبب عمق الخلافات التي باعدت بينهما، حدثت بعدها هدنة مؤقتة غير معلنة بين الطرفين، بدأت معها الاوضاع السياسية في الانفراج تدريجيا، بعد احتقان الاوضاع لسنوات مضت إلى أن عام ١٩٧٤، حينما

دعا الملك إلى: "وحدة الأمة في حلف تاريخي مقدس بينه وبين المكونات السياسية من أجل استعادة الصحراء التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني". هذا الحلف كان لبداية عهد سياسي جديد أضفى عليه الملك صفة "المغرب الجديد"، والتي كانت له تداعيات وانعكاسات سياسية فيما بعد، وتم أنجاز المشروع الأول منه في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي بإقرار دستور جديد، ليمهد لتشكيل حكومة التناوب التوافقي، مكون من الأحزاب المعارضة بقيادة عبد الرحمن اليوسفي(١٢).

عندما تأسست الكتلة الديمقراطية عام ١٩٩١، والتي كانت تضم: " الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، وحزب التقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، وتقديمها مذكرتين تقترح تعديلات دستورية لم تمس بجوهر الدستور لانها طالبت بتفعيل العمل التشريعي والحكومي(١٣).

بادر الملك فيما بعد بإشراك معارضيه في ادارة البلاد وصولا الا الى منحهم صلاحيات لم تكن موجودة في دستور عام ١٩٩٦، اذ سمح للوزير الأول اليوسفي بتأسيس ما سمي لاحقا بمؤسسة رئاسة الحكومة، والتي تحولت من مجرد مكاتب تنسيق بين الوزراء إلى سلطة تنفيذية واضحة المعالم. فلم يرضي دستور عام ١٩٩٦ مطالب الإصلاحات كافة التي طالبت بها المعارضة المتمثلة في الكتلة الديمقراطية. بعدها أعلن الملك عن إجراءات اصلاحية عدة حيث تم فتح الكثير من الملفات المستعصية وخاصة في ما يتعلق بميدان حقوق الإنسان، وتم على اثرها اعلان العفو عن بعض المعتقلين، وسمح لعدد من المنفيين بالعودة إلى البلاد(14).

حاول الملك تغير منهجيته في الحكم في النصف الثاني من التسعينات، وبدأ في الانفتاح السياسي ولو بشكل بطيئ، وذلك بسبب المتغيرات الدولية التي حدثت انذاك. فبعد انتهاء الحرب الباردة حل مناخ دولي جديد داعم للديمقراطية، فازداد الضغط الدولي الخارجي على الملك من اجل التكيف مع المتغيرات الجديدة، وبعد ان رفض البرلمان الاوروبي منح مساعدة للمغرب بحجة ان سجله في مجال حقوق الانسان غير جيد. بالاضافة الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانى منها الشعب في تلك الفترة بسبب سنوات الجفاف المتعاقبة مما اجبر سكان البادية على الهجرة الى المدن، مما ادى الى ارتفاع مستويات البطالة وحدوث تدني في المستوى الاقتصادي في البلاد. ومن جانب اخر ووعيا منه بقرب انتهاء فترة حكمه شكلت مسألة الخلافة على العرش حافزا اخر على ادخال تغييرات في النظام السياسي للبلاد مادام في كامل نفوذه، او قبل ان يترك خلفه يواجه تحدي التحول(١٥).

الاصلاحات التي اجرها الملك كانت في اربع مجالات وهي: "الاحترام حقوق الانسان، والتوسع المحدود لسلطة البرلمان، وتعزيز فرص مشاركة الاحزاب والمجتمع المدني في الحياة السياسية، ومحاربة الفساد". وكانت اغلب المبادرات التي قام بها الملك تهدف الى تحسين سجل المغرب في مجال حقوق الانسان حيث تم تشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، بعدها تم تشكيل الوزارة المكلفة بحقوق

الانسان، وتم الافراج عن بعض السجناء السياسيين؛ وتعديل القوانين الخاصة بالاعتقال الاحتياطي وكذلك المظاهرات العمومية؛ والمصادقة على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان؛ فضلا عن تشكيل لجنة خاصة لتقصي حالات الاختفاء القسري. وبالرغم من كونها مؤشرات على انفتاح جديد الا انها ظلت محدودة النطاق. فعمل الملك على مد الجسور بين القصر والاحزاب السياسية واستقطاب المنظمات المعارضة سابقا للنظام الى الحكومة، كما اعطي رخصة لهيئة اسلامية وهي "حركة الاصلاح والتجديد"، التي اصبحت فيما بعد "حزب العدالة والتنمية"، للمشاركة في انتخابات عام ١٩٩٧[١٦].

شهد النظام السياسي ايضا تحولات سياسية عدة منها تحقق التوافق لأول مرة في المغرب على الدستور، وافقت جميع أحزاب المعارضة على دستور ١٩٩٦، وكان هذا الحدث بمثابة الانطلاقة الحقيقية لتشكيل حكومة التناوب بالاضافة الى التوقيع على(ميثاق الشرف) بين الحكومة والنقابات في عام ١٩٩٧ والتي تعد الأرضية المناسبة للتوافق على تشكيل حكومة التناوب بقيادة عبد الرحمن اليوسفي[١٧]. فلم يلجأ الملك الى احزاب القصر لتشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧، بل طلب من اليوسفي لتشكيل الحكومة ولم ياتي هذا القرار بشكل مفاجيء، لان الملك حاول لسنوات عدة استقطاب كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لكن من دون جدوى بسبب ان المشاركة في الحكومة ظلت غير مجدية ما لم يتم التعديل على الدستور يحد فيه من سلطة الملك ويعطي صلاحيات اوسع للحكومة والبرلمان. فاضطرت الاحزاب غير الدينية المعارضة بعد انتخابات عام ١٩٩٧، الى تجاوز اعتراضاتها وتحالفت مع الملك لمواجه صعود الاسلام السياسي في البلاد. ومن الجدير بالذكر ان حكومة اليوسفي كانت لديها سلطات محدودة، قياسا بسلطات الملك التي اثرت على النظام السياسي المغربي[١٨].

المبحث الاول: حركة الإصلاحات السياسية في عهد الملك محمد السادس

تولى محمد السادس الحكم في ٣٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٩٩، أي بعد وفاة الملك الحسن الثاني مباشرة، ومنذ البداية كان هناك انطباع جيد عن الملك بعد جولاته الاستطلاعية العامة في البلاد، واصدار العفو والسماح برجوع بعض المنفيين الى البلاد، بالاضافة الى اقالة وزير الداخلية أدريس البصري(١٩٧٩_١٩٩٩)[١٩]؛ وبعض الامور الاخرى التي اعطت انطباعا جيد واعلان عن بداية نهج سياسي جديد في المغرب، وفي المقابل سهلت الاحزاب السياسية وفي مقدمتها "حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" مهمة الملك الجديد بتأييده ومساندته[٢٠].

توقعات كبيرة اكدت أن المغرب في عهد الملك الجديد سيشهد يعرف موجة جديدة من الاصلاحات ستكون اوسع نطاقا، وفعلا منذ بداية حكمه اراد محمد السادس ان يعطي للعالم صورة مخالفة عن صورة ابيه، لان أبيه كان ذو شـــخصـــية متحفظة وتبنى القيم الاجتماعية المحافظة بينما هو حاول ان يواكب التقدم والحداثة والحرص على رعاية شعبه بحيث لقب بـ(ملك الفقراء) وقد المح في عدة مناسبات بأنه يؤيد الديمقراطية مما ولد انطباع بأن المغرب سينتقل نحو الملكية الدستورية[٢١].

حاول الملك ان يضـــفي على نظام حكمه هالة من الحداثة والديمقراطيه عن طريق تعريفه لنظام الحكم في بلاده بانه نظام ملكي تنفيذي دستوري، وهي تسمية ذكية لتغطيته الحقيقة على ان الدستور لا يمكنه باي حال من الاحوال ان يحد من سلطة الملك التنفيذية[٢٢]. من جانب اخر تبنى الملك مبدأ الحوار مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بهدف فتح الحوار السياسي للتصدي ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، ولتوسيع قاعدة الحريات المحدودة. مما ادى الى الاعلان عن إصلاحات بارزة أهمها قرار إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة لتسوية ملف الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان، وإصلاح مدونة الأسرة[٢٣].

واجه الملك تحديات كبيرة منها التحديات الســـياســـية المتمثلة في تكريس المزيد من الانفتاح الديموقراطي والشفافية والمصـــالحة بين الشـعب والسـلطة، وكانت هنالك تحديات اقتصـــادية واجتماعية والمتمثلة في العدالة بتقســـيم الثروات وضـــمان الحياة الكريمة للفرد، وتكريس التعددية الثقافية والاعتراف بالمكون الأمازيغي[٢٤]. ولاحظ الملك ايضا انه لابد أن يقوم باصلاحات سياسية لإعادة ترميم أركان الدولة التي أصبحت عاجزة عن ايجاد الحلول للأزمات المتتالية التي حدثت في البلاد[٢٥].

تحدث الملك منذ توليه العرش عن امور عدة اهمها الدولة الدســـتورية، وعن اللامركزية، وعن الحريات...الخ، ورفع شعار (أنا الاصلاح... والاصلاح أنا)، ودعم وتبني مجموعة من المطالب السياسية والاجتماعية ومن ضـمنها تقصـي الحقائق وانتهاكات حقوق الانسـان في العهد السـابق، ورفع مسـتوى الشفافية في الانتخابات[٢٦].

وعدّت المصـالحة الوطنية المفتاح الرئيسـي لصـياغة مشـروعية الملكية في المغرب لما بعد تلك المرحلة مباشرة، وشكل ذلك نوعاً من التقويم للعهد السابق وإطاراً جديداً لإعادة هيكلة النظام السياسي التي كانت قائمة في السابق على مشروعية النضـال المشترك ضـد الاستعمار، وأصـبحت بعد ذلك تقوم على السير المشترك نحو إصلاح الإخطاء السابقة للدولة ومد جسور الثقة بين الدولة والشعب[٢٧].

قام الملك بعد توليه العرش بجولات وزيارات للمناطق والاقاليم بالمناطق الشـمالية، والتي كانت في عهد ابيه مصدر للاضطرابات، ثم تشكلت هيئة الانصاف والمصالحة لتعويض ضحايا ما سمي بسنوات

الرصـاص[٢٨]، ثم جاء(خطاب أجدير الشـهير) في عام ٢٠٠١ الذي اعلن فيه الملك عن انشـاء"المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية"[٢٩].

جرت الانتخابات البرلمانية التشـريعية السـابعة في ٢٧ ايلول/ سـبتمبر عام ٢٠٠٢، وكانت هذه الانتخابات بمثابة الاختبار الحقيقي للملك، فحصـل الاتحاد الاشـتراكي للقوات الشـعبية على(٥٠ مقعدا)، وحصـــل حزب الاســـتقلال على(٤٨ مقعدا)، وحزب العدالة والتنمية على(٤٢ مقعدا)، والتجمع الوطني للاحرار على(٤٢ مقعدا)[٣٠]. وكانت هذه الانتخابات حرة ونزيهة، الا ان ذلك لم يحد من سـلطة الملك بل بالعكس فتجاوز صـلاحيات الاتحاد الاشـتراكي للقوات الشـعبية الفائز بالانتخابات، وقام بتعين وزير أول تكنوقراطي هو(أدريس جطو)[٣١]، كـأول وزير في حكومـة التنـاوب، وهـذا الامر يعـد مخـالفـا للنهج الديموقراطي المرسومة للبلاد، ومع ذلك وافق الاتحاد الاشتراكي في المشاركة في الحكومة[٣٢].

في هذه المرحلة انتقلت فكرة المنافسة السلمية على السلطة الى المشاركة فيها، ولكن ليست بصورة كاملة، لذا ظلت الوزارات السيادية خارج سلطة الائتلاف الحكومي. كما ان حركة التوحيد والاصلاح تخلت عن مواقعها البرلمانية منذ عام ٢٠٠٠، وانظمت الى جانب المعارضـــة من جديد، واســـتطاعت الحكومة التقرب من القوى الاسلامية التي خشيت على البلاد ان يحدث فيه ما حدث في الجزائر بعد اقصاء جبهة الانقاذ عن ســـدة الحكم، وبذلك اســـتطاع القصـــر ان يحافظ على هيمنتة في ظل التوافق والتناوب البرلماني[٣٣].

كان المغرب يعد نفســه اســتثناء في المنطقة العربية وفي منأى عن عنف الاســلاميين، لكن بعد احداث ١٦ ايار/ مايو عام ٢٠٠٣ المروعة في الدار البيضاء، التي فجر فيها انتحاريون من خمس خلايا انفسهم، مما اسفر عن مقتل(٤٥ شخصـا) من بينهم(١٢ أرهابيا) واصـابة أكثر من (١٠٠ شـخص)[٣٤]. انتبه النظام الحاكم الى خطورة مشـكلة الارهاب وامتداداتها في البلاد، فتم رصـــد ومتابعة منابع الارهاب لاســتئصــاله، وكان من ابرز مكامن الارهاب التي نشــأت قبل احاث ١٦ ايار/ مايو جماعة الصــراط المستقيم التي اسسها (زكرياء الميلودي) في مدينة الدار البيضاء في تسعينات القرن الماضي، واعلن عن وجودها عام ٢٠٠٢، ومجموعة (يوســف فكري) التي تشـــبه حركة الهجرة والتكفير، ظهرت في اواخر التسعينات وتاخر اكتشافها من طرف السلطات الامنية حتى عام ٢٠٠٢، ومجموعة (عبد الوهاب الرباع) التي انكشــف امرها بعد احداث ١٦ ايار/ مايو، وكانت تســتهدف موظفي الدولة، والخلية النائمة التابعة

لتنظيم القاعدة وفي عام ٢٠٠٢ تم اعتقال ثلاث سعوديين ومغاربة بتهمة التخطيط لتنفيذ عمليات ارهابية ضد السفن والبوارج الحربية الامريكية والبريطانية في مضيق جبل طارق[٣٥].

بعدها جرت الانتخابات البلدية في ١٢ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٣، تمهيدا للانتخابات التشريعية وفاز فيها: "حزب الاستقلال، ثم حزب التجمع الاشتراكي، ثم حزب التجمع الوطني للاحرار"[٣٦].

توالت الاحداث وصدر قانون الاحزاب في ٢٠ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٦، والذي يعد القانون الاول من نوعه في تاريخ المغرب ما بعد الاستقلال، والتي نصت الى جعل الاحزاب السياسية باعتبارها المدرسة الحقيقية للديموقراطية هيئات جادة في العمل على تعزيز سلطة الدولة عبر توفير مناخ الثقة في المؤسسات الوطنية بما يمكن من تعزيز سلطة الدولة[٣٧].

جرت انتخابات تشريعية ثامنة في٧ ايلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٧؛ ولقد سادت توقعات قبل الانتخابات بانها ستكون بداية للتحول في البعد الانتخابي والانفتاح التدريجي للعمل السياسي[٣٨]. وفاز في هذه الانتخابات: حزب الاستقلال الذي حصل على(٥٢ مقعدا)، وحصل حزب العدالة والتنمية على (٤٦ مقعدا)، وحصلت الحركة الشعبية على(٤١ مقعدا)، وحصل حزب التجمع الوطني للاحرار على(٣٩ مقعدا)[٣٩]. كانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات(٣٧ %)، وهي اقل النسب في تاريخ الانتخابات كانت النسبة(٨١ %) في عام ١٩٧٧، وبلغت(٦٧ %) عام ١٩٨٤، وبلغت عام ١٩٩٣ حوالي(٦٢ %) ، وانخفضت في عام ١٩٩٧ الى نسبة(٥٨٪)، ووصلت في عام ٢٠٠٢ نسبة(٥٢٪)[٤٠].

احتل المغرب المرتبة(١٢٦) من بين(١٧٧ بلد) فيما يخص بالتنمية البشرية، بينما وصل نسبة الفقر فيه الى(١٨,١٪) وحسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية الذي أعده برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية للفترة ما بين عامي(٢٠٠٧-٢٠٠٨)[٤١]. لذلك شهد احتجاجات عامة طالبت فيها بالاصلاحات، واكد التقرير السنوي للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان في عام ٢٠٠٨، تزايد عدد الاحتجاجات فيها، فمثلا في الفترة ما بين الاول من كانون الثاني/ يناير الى ٣١ تشرين الاول/ اكتوبر عام ٢٠٠٨، بلغ عدد التجمعات(٥٥٠٨ تجمع)، وكان اهمها في المدن الكبرى وخاصة في الدار البيضاء وفي الاحيان تنتهي هذه التجمعات الى احداث عنف تتدخل فيها القوات الامنية لتفريقها، مثلما حدث خلال احداث صفر قرب مدينة فاس في ايلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٧، واحداث سيدي إفني جنوبي المغرب في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٨، وكانت غالبية الاحتجاجات تدور حول موضوع العمل، وتدهور الاوضاع المعيشة وارتفاع الاسعار، ومطالب اجتماعية اخرى[٤٢].

المبحث الثاني: الربيع العربي في المغرب

بعد نجاح الثورة في تونس قام عدد من الشباب المغاربة، عبر مقطع فيديو قصير وهم يدعون إلى التظاهر في ٢٠ شباط/ فبراير عام ٢٠١١، ثم تبعته عدة تسجيلات أخرى، وبعدها توالت الاحتجاجات وبدأت المطالب السياسية تظهر وتتحدد، واستمرت مساحة المطالبة بالتظاهر تتسع، وبدأت تنضم لها الأحزاب والجماعات، والمجموعات الشبابية المؤطرة. وانضم آلاف من الشبان المغاربة إلى الحركة الخاصة بعد نجاح ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير في مصر عام ٢٠١١. وهكذا تأسست حركة ٢٠ فبراير المؤلفة من ثلاث مجموعات(حرية وديمقراطية الآن، والشعب يريد التغيير، ومن أجل الكرامة، والانتفاضة هي الحل)، والتي تهدف إلى ما سمته استعادة كرامة الشعب المغربي. وعقد شبان حركة ٢٠ فبراير مؤتمراً صحفياً في مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أعلنوا فيه لائحة مطالبهم بكل وضوح، وهي: "دستور ديمقراطي شكلاً ومضموناً يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وحل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب، وقضاء مستقل ونزيه، ومحاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن، والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية والاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية، وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين، والإدماج الفوري والشامل للعاطلين عن العمل، وضمان حياة كريمة والحد من غلاء المعيشة والرفع من الحد الأدنى للأجور". وكانت الحركة وراء خروج المواطنين في مظاهرات عامة تطالب بالتغيير في ٢٠ شباط / فبراير عام ٢٠١١[٤٣].

ظهرت الأحزاب والتيارات المعارضة والراديكالية منذ اليوم الأول للإعلان عن حركة شباب ٢٠ شباط/ فبراير، ما بين تأييدها وإعلان الدعم لحركة الشباب أو احتضان الاجتماعات لنشطائها وتبني ما تصدره من مواقف أو المشاركة في تظاهراتها واحتجاجاتها. ومن جانب اخر أبدت تحفظات على مشروع التعديلات، من حيث آلية إعدادها، وطالبت الحكومة بمجلس تأسيسي يضع دستور جديد أو إصلاحات دستورية أعمق وأشمل ونظام ملكي برلماني يتماشى مع الأنظمة الملكية البرلمانية المعاصرة[٤٤].

استطاع الملك أن يواجه ما سمي بالربيع العربي التي هبت على المغرب مطلع عام ٢٠١١ بهدوء وبعقلية منفتحة وان يستجيب للمطلب الشعبية التي طالبت بالإصلاح الدستوري والديمقراطي الذي توج بإقرار دستور عام ٢٠١١ ، علماً بأن مطالب الحركة الاحتجاجية كانت تطالب بالإصلاح الدستوري والديمقراطي وتوفير فرص العمل ولم تطالب برحيل الملك. هذا الموقف الوطني استدركه الملك بالتعاون

مع القيادات السياسية وتمكن أن يجنب المغرب ما تعرضت له بعض الدول العربية من تداعيات كبرى وان يحافظ على استقلال المغرب وسيادته(٤٥).

اعلن الملك في خطابه في ٩ اذار/ مارس عام ٢٠١١، انه قرر القيام بـ"اصلاح دستوري شامل" تضمن فيه تعزيز الحريات الفردية والجماعية والحكم المحلي، وتقوية مكانة رئيس الوزراء، واكد ان مشروع الدستور الجديد سيتم عرضه للاستفتاء الشعبي، وأكد الملك في خطابه على مرتكزات اساسية لاجراء الاصلاحات الدستورية وفي مقدمتها: "الاعتراف دستوريا وللمرة الاولى في تاريخ المغرب، بالامازيغية كمكون اساسي من مكونات البلاد، وتقوية مكانة الوزير الاول، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والادارة العمومية وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، والارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري وترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وتوطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، وتعميق ديموقراطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها، واضاف بأن البرلمان سيكون نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، وتعزيز دور الاحزاب السياسية في نطاق التعددية الحقيقية وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني، وتقوية آليات حقوق الانسان وحماية الحريات(٤٦).

ويعد خطاب الملك وثيقة ثورية بامتياز، لانه حدد فيها المبادئ الاساسية لتعديل الدستور، متجاوزا إلى حد كبير سقف المطالبت التي ناضلت من أجلها في الماضي هيئات سياسية وحقوقية، وأوكل إلى لجنة موسعة لصياغة الوثيقة الجديدة، وأسند لها آلية سياسية تشاورية(٤٧). ولقد أعطى الملك في هذا الخطاب إشارات إيجابية للنخبة السياسية من خلال إشراكها في إعداد مشروع الدستور، وتقليص اختصاصات الملك وتوسيع اختصاصات رئيس الحكومة والبرلمان وفصل السلطات، ودسترة اللغة الأمازيغية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة. واستطاع الملك في هذا الخطاب من جمع الاطراف باتجاه واحد لان الحراك الشعبي لم يحدث في اتجاه واحد وهذا ان دل فأنه يدل على ان التغيير سيكون بالتاكيد تغيير سلمي(٤٨).

ترأس الملك حفل تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور في ١٠ اذار/ مارس عام ٢٠١١، ووصفها الملك :"بإنها بالفعل لحظة تاريخية حقيقية بالنسبة للأمة المغربية"، لان هذه الورشة تشكل أول إصلاح دستوري في عهد الملك، إذ يأتي بعد ١٦ عام من التعديل الدستوري لعام ١٩٩٦، وحرص الملك على أن تنخرط الأحزاب السياسية والنقابات في بلورة إطار جديد للنظام الدستوري، لذلك قرر الملك إحداث آلية سياسية للمتابعة والتشاور، برئاسة المستشار الملكي(محمد معتصم)، وتضم رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور ورؤساء الهيئات السياسية والنقابية(٤٩).

خرج عدد من المتظاهرين المغاربة في مدينة الدار البيضـــاء في ٢٠ اذار/ مارس عام ٢٠١١، طالبت فيها بالفصـل بين السـلطات، لكن ظلت التسـاؤلات قائمة حول مبررات المظاهرات التي جرت في ٢٠ اذار/ مارس، كانت هذه التظاهرات من أجل الحفاظ على المكتسـبات التي وردت في الخطاب الملكي في ٩ اذار/ مارس ومن أجل عدم الالتفاف على مطالب الحركة من طرف مناهضـــي الإصـــلاح، ورأى الكثير من المراقبين أن مواقف الأحزاب المغربية، تتشـابه في مواقفها بالأحزاب المشـابهة لها في مصـر وتونس من ثورات الربيع العربي التي حدثت فيهما. إذ بعد مناهضة هذه الأحزاب لحركة ٢٠ فبراير، ذهب بعضها باتجاه تبني مطالبها والمشاركة بمسيراتها(٥٠).

سـارع الملك بإلقاء خطاب في ٩ نيسـان/ أبريل عام ٢٠١١ بعدها أطلق الملك سـلسـلة من المشاورات حول صـياغة دستور جديد، وتم تشكيل لجنة خاصـة كلفت بإجراء مشاورات ومفاوضـات مع الأحزاب السـياسـية والهيئات النقابية والمدنية، وقاد في نهايته إلى وضـع نص دسـتوري جديد، وتم إجراء الانتخابات في ٢٥ تشـرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١ ، فتمكن النظام من الأسـرع إلى التقاط إلاشـارات للتغيير والمبادرة في طرح مشروع الإصلاح من أجل تنفيس الاحتقان الداخلي(٥١).

حدث في الوقت نفســه عمل ارهابي في مراكش حيث تم تفجير مقهى أركانة والذي أوقع(١٧ ضحية)، وذلك في ٢٨ نيسان/ ابريل عام ٢٠١١، فسارع الملك الى إدانة العمل الإرهابي الذي وقع، وفي الوقت نفسـه اشـاد بعمل القوات الأمنية والتي تسـهر على حماية أمن واسـتقرار البلاد الداخلية والخارجية والتي اسـتطاعت توقيف مرتكبي عملية التفجير، وفي تفكيك الجماعات الإرهابية والتصـدي لمخططاتها الارهابية وخاصـــة منذ الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في الدار البيضـــاء في ١٦ ايار/ مايو عام ٢٠٠٣(٥٢).

فيما بعد القى الملك خطابا في ١٧ يونيو/ حزيران عام ٢٠١١، جاء فيه أن مشـــروع صـــياغة الدسـتور يهدف إلى: "تعزيز ركائز نظام الملكية الدسـتورية الديمقراطية البرلمانية الاجتماعية". وبمقتضـى مسودة الدستور المطروحة للتصويت، سيظل الملك رأساً للدولة وقائداً للجيش وأميراً للمؤمنين، بينما ستعود رئاسة الحكومة إلى شخصية من أكبر الأحزاب المنتخبة في البرلمان. وتم نزع صفة القداسة عن شخص الملك مع الإبقاء على واجب توقيره واحترامه وعدم انتهاك حرمته. كما احتفظ الملك بصـــفة(أمير المؤمنين). ونص ايضـــا على: "أن الملكية برلمانية ديمقراطية دســـتورية اجتماعية"، ونص ايضـــا على: "استقلال القضاء وضمان الهوية الوطنية المتعددة، من خلال الاعتراف باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية". وسمح للقوى السياسية الرافضة للدستور بالتعبير عن موقفها في وسائل الإعلام الرسمي(٥٣).

جرى الاستفتاء على الدستور في الأول من تموز/ يوليو عام ٢٠١١، وبلغت نسبة المشاركة فيها (٧٣٪) وبلغت نسبة التصويت بنعم(٩٨.٥٪) من مجموع الأصوات[٥٤].

لكن من جانب اخر طلب الملك في ٢٦ تموز/ يوليو عام ٢٠١١، تقريرا مفصلا حول ائمة المساجد والواعظين الدينيين الذين خرجوا في تظاهرات واعتصامات بمدينة الرباط وأمام البرلمان، وجاؤا من شتى المدن، طالبوا فيها بتحسين اوضاعهم المادية، وتعرضت هذه التظاهرات الى تدخل قوات الامن لمنعهم من الاعتصام، وفي النهاية استجابت وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية لبعض مطالب المحتجين، وقررت زيادة اجورهم ما بين(١٠٠٠و١٢٠٠ درهم)[٥٥].

جرت الانتخابات في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١، وهي أول انتخابات تشريعية وطنية عقب الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتسريع عملية الإصلاح السياسي وبعد تعديل الدستور[٥٦]. وتم الاعلان عن نتائج الانتخابات في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، بفوز حزب العدالة والتنمية بالاغلبية بـ(١٠٧ مقعدا)، من اصل(٣٩٥ مقعد)، أي بنسبة(٩٥٪) من المقاعد لصالح الاحزاب الاخرى، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات(٤٥,٤٪)[٥٧]. وحصل حزب الاستقلال حصل على(٦٠ مقعد)، وحزب التجمع الوطني للأحرار حصل على(٥٢ مقعد)، وحزب الأصالة والمعاصرة حصل على(٤٧ مقعد)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حصل على(٣٩ مقعد)[٥٨]. وعقد الملك محادثات مع عبد الاله بنكيران[٥٩] (الامين العام لحزب العدالة والتنمية)، وذلك في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر حول تشكيل الحكومة الجديدة بمدينة ميدلت، حيث عين الملك بنكيران رئيسا للحكومة وفقا للفصل(٤٧ من الدستور) الذي ينص على ان الملك يختار رئيس الحكومة من الحزب الذي يحتل المرتبة الاولى[٦٠].

وعلى هامش التحضيرات لانعقاد أول جلسة لمجلس النواب في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، عقدت جولة من المفاوضات المكثفة بين الأحزاب السياسية حول تشكيل الحكومة الجديدة. وأعلن حزب الأصالة والمعاصرة عن عدم انضمامه للحكومة، نظراً لدخوله في صدامات سياسية مع حزب العدالة والتنمية، كما أعلن حزب التجمع الوطني للأحرار انضمامه إلى المعارضة، في حين أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أبدى انسجاماً مع الحكومة، إلا انه في النهاية انظم إلى صفوف المعارضة. واصبح الائتلاف الحكومي الجديد مكون من تحالف أربعة أحزاب هي: "حزب العدالة والتنمية، وحزب الاستقلال، الحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية"[٦١].

تم الاعلان عن تشكيل مجلس الوزراء في ٣ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٢، حيث حصل حزب العدالة والتنمية على(١٢ مقعد)، أما حزب الاستقلال حصل على(٦ مقاعد)، وحصل حزب التقدم والاشتراكية والحركة الشعبية على(٤ مقاعد)، أما الاعضاء المستقلين فقد حصلوا على(٥ مقعد)[٦٢].

واصدر الملك في ١٠ كانون الثاني/ يناير، بمناسبة ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، قرارا بالعفو عن(٣٠٦ شخص)، من المحكوم عليهم وبعض منهم من المعتقلين[٦٣].

وفي السياق نفسه القى الملك في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١٢ خطابا ملكيا بمناسبة عيد العرش تحدث فيها عن الاصلاحات التي باشرها المغرب وأكد فيها انها:" لم تكن محض مصادفة ولا من صنع ظروف طارئة"، وان مراجعة الدستور التي تمت في خضم الحراك الشعبي المغربي كان بتاثير من الربيع العربي، وتندرج في: "سبيل استكمال دولة الحق والمؤسسات وتحقيق التنمية الشاملة"، واكد أيضا:" ان الدستور الجديد يضع استقلال القضاء في صلب منظومته، فأن الشروط باتت متوافرة لانجاح هذا الورشة الكبيرة، متطلعين الى ان تعمل الهيأت العليا لاصلاح العداله وفق مقاربة تشاركية منفتحة، لاعداد توصيات عملية ملموسة، في اقرب الاجال". ودعى الملك في خطابه الحكومة الى الشروع في اصلاح الادارة العمومية، من اجل:" تمكينها من مواكبة متطلبات هذه الرؤية الجديدة وهو ما يطرح مسالة اللاتمركز الذي ما فتئنا ندعو اليه ما يزيد من عشر سنوات"[٦٤]. وركز الملك ايضا في خطابه على مصالحة المغاربة مع أنفسهم ومع تاريخهم وذلك من خلال عمل هيأة الإنصاف والمصالحة، ومن جانب اخر اكد على رد الاعتبار للأمازيغية كمكون من مكونات الهوية المغربية والعمل على توسيع فضاء الحريات وحقوق الإنسان[٦٥]. فخرجت تظاهرات في العديد من المدن المؤيدة لخطاب الملك، وعقدت الهيئات والأحزاب السياسية دورات استثنائية، لتعلن مشاركتها في الإستفتاء على الدستور والتصويت بـ(نعم)، أما شباب حركة ٢٠ فبراير اصيبوا بخيبة امل، إذ يعتقدون بأن ما جاء في الدستور الجديد، لا يصل إلى مستوى طموحات الشعب في الديمقراطية الحقيقية في إطار الملكية البرلمانية[٦٦].

وفي هذا السياق أصدر الملك في ٣٠ تموز/ يوليو عام ٢٠١٢، وبمناسبة عيد العرش أمره بالعفو عن(١٠٠٧ شخص) من المعتقلين من جميع انحاء المملكة[٦٧]. وفي اليوم التالي جاء حفل الافطار في قصر الملكي في الرباط وضمن احتفالية عيد العرش ردا غير مباشر من قبل الملك على منتقدي تقبيل يده، وتمثل الرد في الامتناع عن مد يده لتقبيلها من قبل ابناء الشعب، واكتفى بجعل الراغبين في تقبيل يده يلثمون كتفه او ذراعه، مستثنيا في الوقت نفسه ذاته مسؤولي المؤسسة العسكرية الذين حافظوا على هذا الطقس[٦٨].

قام الملك بزيارة الى السجن المحلي بعين السبع بالدار البيضاء في ١٠ اب/ اغسطس. وعلى اثر ذلك أصدر الملك عفوا عاما على(١٩١ سجينة) وذلك رأفة بهن وإسعادا لأسرهن وذويهن, وتقديرا لأحوالهن ومراعاة لأوضاعهن، وللاعتبارات انسانية تهدف إلى إعادة إدماج السجينات في المجتمع. وقد استهدفت

الالتفاتة الملكية على الخصـــوص(٦٦ من الحالات الإنســـانية) المتعلقة بالنســـاء المرفقات بأطفال والحاصـلات على الشـهادات الدراسـية والمصـابات بأمراض مزمنة والسـجينات الأجنبيات، وذكرت وزارة العدل والحريات أن الملك أصدر كذلك أمره بالعفو عن(٥ سجناء) آخرين[٦٩]. بعدها أصدر الملك في ٢٠ اب/ اغسطس، وبمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب أمرا بالعفو عن(٣٩٦ شخصا) منهم معتقلين ومنهم محكوم عليهم ومن بينهم(١١ شخص) مستفيدا لاعتبارات إنسانية[٧٠].

ان الحكومة التي جاءت بعد انتخابات ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١، حملت معها عوائق منذ تعيينها اهمها: "غياب التجربة الســـابقة في العمل الحكومي لحزب العدالة والتنمية، بالاضـــافة الى هشاشة وعدم الانسجام الحكومي". فالحكومة تتألف من اربعة احزاب سياسية، وهو عدد قليل بالمقارنة مع التجارب الحكومية الســابقة. هذا بالاضــافة الى الاختلافات الايديولوجية والســياســية الموجودة بين هذه الاحزاب، الامر الذي أثر سلبا على العمل الحكومي[٧١].

تم تشـكيل حكومة بنكيران الاولى في ٣ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٢[٧٢]، وتم تعديلها في ١٠ تشرين الاول/ اكتوبر عام ٢٠١٣، وتعد الحكومة التنفيذية الثلاثون منذ الاستقلال، لكنها تعد اول حكومة مغربية بعد دستور عام ٢٠١١، وهي ايضا اول حكومة يقودها الاسلاميون منذ الاستقلال بقيادة عبد الاله بنكيران عن حزب العدالة والتنمية المغربي. وحملت التشـــكيلة الحكومية الجديدة احداث وزارتين جديدتين هما الوزارة المنتدبة الملكلفة بالميزانية، والوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الادارة[٧٣].

قرر حزب الاســتقلال الانســحاب من الائتلاف الحكومي الذي يقوده بنكيران في ١١ ايار/ مايو عام ٢٠١٣، وجاء هذا الانسحاب نتيجة لغياب الحوار داخل الحكومة. وقدم خمسة من وزرائه من اصل ستة استقالتهم في تموز/ يوليو عام ٢٠١٣ وانخرط الحزب في المعارضة[٧٤].

تم تشكيل حكومة مغربية الواحدة والثلاثون من قبل الملك بقيادة بنكيران(١٠ تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٣– ٥ نيسان/ ابريل عام ٢٠١٧، بعد انسحاب حزب الاستقلال من الحكومة وضمت هذه الحكومة ٣٩ وزيرا [٧٥].

لقد تناولنا في هذه الدراســة الاصــلاحات الســياســية بالدرجة الاولى تماشــيا مع الهدف من هذه الدراســـة. وربما لا تعكس حجم الجهود التي بذلتها من قبل الدولة في ادخال العديد من الاصـــلاحات الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية، وكان من ابرزها انخفاض نســبة الفقر والبطالة، وارتفاع مســتوى دخل الفرد، واعطاء حقوق اكثر للمرأة والطفل عن طريق اصلاح مدونة الاسرة وغيرها من الاصلاحات.

الخاتمة والاستنتاجات

بعد مرور خمسة عشر على تولي محمد السادس الحكم في المغرب، نلاحظ ان المغرب عاش حالة من الانفراج السياسي عبر قرارات ملكية مدروسة. ساهمت في ارساء قواعد حكمه، عبر مجموعة من الاصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالواقع المغربي من جهة وامتصاص غضب الشارع المغربي من جهة اخرى. من هنا جاء الاستثناء المغربي.

توصلت هذه الدراسة الى عدة استنتاجات من اهمها:

١- ان الاصلاحات السياسية التي عرفها المغرب في عهد الملك محمد السادس، مرورا بفترة الثورات العربية وبروز حركة ٢٠ فبراير عام ٢٠١١، لم تكن لتحدث القطيعة في موضوع السلطة وصناعة القرار فضلا عن تجديد النخب وضمان قدر كبير من المشاركة في الحياة السياسية لفئات عريضة من المجتمع. بعد ان كانت محدودة النطاق بما ينسجم مع تصورات ورغبات النظام السياسي المغربي.

٢- عندما تولى محمد السادس الحكم في عام ١٩٩٩، كان امامه العديد من التحديات الكبيرة والتي بقيت مطروحة من مرحلة الانفتاح الديمقراطي المحدود الذي بداه الملك الحسن الثاني عبر التناوب التوافقي ووضع حدا للصراع الطويل بين القصر والمعارضة التقليدية، والعمل على تكريس المزيد من الانفتاح الديمقراطي والشفافية، وتكريس المزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وتكريس التعددية الثقافية والاعتراف بالمكون الأمازيغي.

٣- كان الملك مؤهلا تأهيلا علميا وسياسيا وعسكريا وثقافيا، لانه مارس العمل السياسي في ظل حكم والده. وبذلك تمكن من اداء دور الملك الشاب المؤهل لقيادة البلاد، وانعكس هذا التأهيل على قدرته في حكم على مدار هذه الاعوام، واستطاع ان يحقق انجازات كبيرة في ميادين عدة. ومن اهمها انه واجه حركة الاحتجاجات في بداية عام ٢٠١١ بهدوء وبعقلية منفتحة، وستجاب للمطلب الشعبية المطالبة بالإصلاح الدستوري والديمقراطي الذي توج بإقرار دستور عام ٢٠١١.

٤- أدت الاصلاحات السياسية الجديدة الى احداث تغيرات سياسية واجتماعية في البلاد إلى درجة أن مرحلة ما بعد تولي محمد السادس الحكم أصبحت تنعت بالعهد الجديد، دلالة على الانتقال الشامل من العهد السابق. في حين أطلق البعض تسمية الثورة المغربية الجديدة، لما تضمنه من تنازلات واضحة للملك، فحسب الدساتير المغربية السابقة الملك تخلى عن صلاحياته المطلقة وقلصها دستورياً.

٥- يعيش المغرب في عهد الملك محمد السادس منذ خمسة عشر عام من التغيير بأسلوب سلس وهادئ فأكمل ما بدأه أبوه من إصلاحات سياسية واقتصادية وسعى إلى تحقيق مطالب الشعب المغربي في إجراء تعديلات دستورية جذرية تحد من صلاحيات الملك وإطلاق الحريات العامة ومحاربة الفساد وإصلاح النظام القضائي.

٦- ان عملية التغيير الدستوري، تضمن تنازلات واضحة للملك، بحسب الدساتير المغربية السابقة، لان الملك تخلى عن صـــلاحياته المطلقة وقصـــرها دســـتوريا، فقط لتدبير الشـــأن الديني وقيادة القوات المسلحة، فيما اصبحت كل الصلاحيات الاخرى باتت بالمشاركة مع رئيس الحكومة والوزراء المختصين في تعيين الوزراء وإقالتهم والمجلس الأعلى للأمن وتعيين المســـئولين الأمنيين والســـفراء أو باتت من صلاحيات رئيس الحكومة.

المصادر والهوامش:

(١) مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي: المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟، أوراق كارنيغي، رقم(٧١)، أيلول/ سبتمبر، عام ٢٠٠٦، ص ١٦.

(٢) محمد المساوي: التحولات السياسية في مغرب العهد الجديد، ، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني(هسبريس) ، كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٠، https://www-hespress-com.cdn.ampprogect.org/v/s/www.hespress.com

(٣) الملك محمد السادس: هو محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف العلوي، ولد في ٢١ آب/ أغسطس عام ١٩٦٣، بمدينة الرباط، أدخله والده في سن الرابعة، إلى الكتاب القرآني الملحق بالقصر الملكي. أنهى الدراسة في الثانوية بالمعهد المولوي، وحصل على بكالوريا في حزيران/ يونيو عام ١٩٨١ واصل الدراسات العليا في الحقوق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط، ونال الماجستير في موضوع "الاتحاد العربي الإفريقي وإستراتيجية المملكة" في مجال العلاقات الدولية في عام ١٩٨٥، وفي عام ١٩٨٧" و١٩٨٨، حصل على الشهادتين الأولى والثانية للدراسات العليا شهادة الدراسات المعمقة(diplôme d'études approfondies) في العلوم السياسية والقانون العام بامتياز. وتلقى خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، تدريبا لمدة ستة أشهر بديوان السيد جاك دولور رئيس لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك. وقبل أن يحصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام عام ١٩٩٣ من جامعة نيس صوفيا انتيبوليس الفرنسية. عن أطروحته في موضوع "التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة واتحاد المغرب العربي". منحته جامعة جورج واشنطن درجة الدكتورة الفخرية في ٢٢ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٠. وصدر كتاب وعدة مقالات حول التعاون الأوروبي المغاربي. وأصبح ملكا للمغرب في ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٩٩ بعد وفاة والده الملك الحسن الثاني، وتمت البيعة وفقاً للتقاليد المغربية العلوية الأصيلة بالقصر الملكي بمدينة الرباط، وأمر بقيام الاحتفالات بعيد العرش في ٣٠ تموز/ يوليو من كل سنة، وتزوج الملك من الأميرة سلمى في ٢١ آذار/ مارس عام ٢٠٠٢، وأصبح لديه ولد سمي مولاي الحسن(٨ أيار/ مايو عام ٢٠٠٣)، ونبت الأميرة للا خديجة (٢٨ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧)؛ للمزيد من المعلومات انظر: المعرفة: محمد السادس ملك المغرب، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني ، https://m.marefa.org/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%D8%A7 ؛ موضوع: الملك محمد السادس، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://mawdoo3.com/%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%AD%D9.

(٤) أوتاواي، ورايلي، المصدر السابق، ص ٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧، ص ٨.

(٦) سونيا حجازي: "التعديلات الدستورية في المغرب بداية إصلاح حقيقي"، ترجمة رائد الباش، مراجعة لؤي المدهون، ٧ تموز/ يوليو ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني ،https://amp-dw-com.cdn.ampproject.org/v/s/amp.dw.com/ar/http://www.alkhabar.ma/

(٧) حزب الاستقلال: **هو أقدم الأحزاب المغربية** وارتبط ظهوره بمقاومة الاستعمار الفرنسي(١٩١٢-١٩٥٦)، وكان يعرف بـ(كتلة العمل الوطني) في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٧، بزعامة علال الفاسي وشكل يوم ١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٤ يوم الميلاد الفعلي للحزب، شهد الحزب انشقاقا في عام ١٩٥٩، فانبثق عنه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي انشقت عنه بدوره فيما بعد لأحزاب أخرى. وشارك حزب الاستقلال في الحكومات المتعاقبة، ولم يسند إليه منصب رئاسة الحكومة سوى لمدة تقل عن سنة، وفي عام ١٩٩١ قدم برفقة الاتحاد الاشتراكي مذكرة إلى الملك الحسن الثاني للمطالبة بإصلاحات سياسية ودستورية. كما قدم مذكرة مماثلة عام ١٩٩٦ برفقة حلفائه في ما سمي بـ"الكتلة الديمقراطية". وشارك في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٧، وايضا في حكومة عبد الرحمن اليوسفي عام ١٩٩٨. وفي الحكومة الائتلافية التي ترأسها إدريس جطو. لكن في صيف عام ٢٠١٣ قرر الحزب الاستقلال الانسحاب من الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، وانخرط في المعارضة. للمزيد من المعلومات ينظر: الجزيرة نت: حزب الاستقلال، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني ،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3% D8%AA%D9%82%D9% 84%D8 %A7%D9%84

(8) محمد بو خزار: "ربيع المغرب" بقيادة الملك محمد السادس!، القاعدة والاستثناء، المجلة، تموز/ يوليو ٢٠١٢، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، http://www.majalla.com/2012/7/article55237128/

(9) انقلاب الصخيرات أو إنقلاب ١٩٧١: نسبة الى مدينة الصخيرات الواقعة في ضواحي العاصمة الرباط، وتزعم هذا الانقلابا بعض الجنرالات العسكريين وبالأخص الجنرال امحمد اعبابو، والجنرال محمد الدبوح وذلك في ١٠ تموز/ يوليو عام ١٩٧١ والمصادف لذكرى عيد ميلاد الملك الـ٤٢. وكانت هذه أول محاولة انقلابية التي نجا منها الملك الحسن الثاني. ملابسات هذه المحاولة كانت غامضة حتى أن الضباط الذين شاركوا في هذا الانقلاب لم يكونوا يعلمون أن الجنرال اعبابو كان يقودهم للانقلاب، وكل ما كانوا يعلمونه أنهم ذاهبون للقيام بمناورة. كانت نهاية هذه المحاولة الانقلابية مأساوية؛ للمزيد من المعلومات انظر: محمد الرايس: من الصخيرات الى تازمامارت، ترجمة عبد الحميد جماهري، مطبعة دار النشر المغربية، ط١، (المغرب: ٢٠٠٠).

(10) محاولة انقلاب أوفقير أو عملية بوراق إف ٥: هي محاولة انقلاب جرت في ١٦ اب/ اغسطس عام ١٩٧٢، قام بها أفراد من سلاح الجو المغربي بقيادة الجنرال أوفقير لاغتيال الملك الحسن الثاني عن طريق مهاجمة طائرة البوينغ الملكية القادمة من برشلونة. وكان يهدف الجنرال اوفقير لتأسيس حكومة وصاية على ولي العهد، فشلت المحاولة الانقلابية ونجا الملك الحسن الثاني مرة اخرى؛ للمزيد من المعلومات انظر: المصري اليوم: زي النهارده، محاولة انقلاب أوفقير أو عملية بوراق إف ٥، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.almasryaloum.com/news/detailsamp/2397983

(11) بو خزار، المصدر السابق.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) محمد زين الدين: الاصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب التسعينات، مجلة فكر ونقد، العدد(٦٤)، السنة السابعة،

كانون الاول/ ديسمبر، (المغرب: ٢٠٠٤)، ص ٣٩؛ سيدي أحمد ولد أحمد سالم: الاحزاب السياسية المغربية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الالكتروني،
https://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/www.aljazeera.net/amp/2004/10/03

(14) بو خزار، المصدر السابق.

(١٥) أوتاواي، ورايلي، المصدر السابق، ص ٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٧) المساوي، المصدر السابق.

(١٨) أوتاواي،و رايلي، المصدر السابق، ص ١٠.

(١٩) إدريس البصري(٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨- ٢٧ اب/ اغسطس ٢٠٠٧): هو سياسي مغربي ووزير الداخلية في الفترة ما بين(١٩٧٩-١٩٩٩)، ولد في مدينة سلطات، بدأ عمله في سلك الشرطة كعميد ممتاز بالامن الاقليمي بالرباط قبل ان يلتحق بوزارة الداخلية كمدير للشؤون العامة ورجال السلطة، وهو حاصل على شهادة البكلوريا فقط وحصل على دكتوراه في القانون العام بجامعة العلوم الاجتماعية عام ١٩٨٧، ودرس بكلية القانون بجامعة الرباط، ودرس ايضا في كلية القانون بجامعة الحسن الاول في مدينة سلطات، وعين مدير الادارة العامة لمراقبة التراب الوطني في ١٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٣، ثم كاتبا للدولة في الداخلية في ٢٦ نيسان/ ابريل عام ١٩٧٤- الى اذار/ مارس عام ١٩٧٩، ثم وزيرا للداخلية، وفي ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٥ جمع بين منصبه كوزير للداخلية ومنصب وزير الاعلام، وبقي في منصبه لغاية ١٩٩٤، وعين وزيرا للدولة ووزيرا للداخلية في ٢٧ شباط/ فبراير عام ١٩٩٥، وفي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٩، اعفاه الملك من منصبه، ثم نفي البصري نفسه الى باريس حيث توفي بمرض السرطان عام ٢٠٠٧، ومن الجدير بالذكر انه اصبح اليد اليمنى للملك الحسن الثاني والرجل الثاني فوق النظام وارتبط اسمه بسنوات الرصاص، لديه العديد من المؤلفات في مجال الادارة؛ للمزيد من المعلومات ، انظر الجزيرة نت: إدريس البصري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الالكتروني،
https://www0aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/ icons/2015/7/22 http://ar.wikipedia.org/

(٢٠) محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر، جامعة الموصل، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، (الموصل:٢٠٠٩)، ص ٢٢٠.

(٢١) اوتاواي ورايلي، المصدر السابق، ص ١١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(٢٣) المعهد الديمقراطي الوطني: التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١، (الرباط: ٢٠١١)، ص ١١.

(٢٤) أجيال ربيس: محمد السادس... ١٣ عاما من الحكم ما الذي تغير؟، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://ajialpress.com/2012/08/%D9%85%D8%AD%D9%85

(٢٥) بو خزار، المصدر السابق.

(٢٦) الحجازي، المصدر السابق.

(٢٧) أمستردام، المصدر السابق.

(٢٨) **سنوات الرصاص:** هو مصطلح متداول بين الفرق السياسية والصحفية المستقلة والمعارضة في المغرب، ويشار به إلى فترة

ما بين الستينات والثمانينات القرن الماضي، وشهدت تلك الفترة انتهاكات ضد معارضيه من اعتقال قسري بدون محاكمة، إلى سرية ألاماكن الاعتقال أو حتى الاختفاء القسري والتعذيب، وشهدت تلك الفترة انقلابات جاءت من محيط الملك الحسن الثاني، بينما أدى المجتمع المدني ثمنها غاليا في الأوراح والتنمية، خلفت هذه الاحداث تأثيرات على البنية الداخلية للمجتمع سياسيا واقتصاديا وتنمويا؛ للمزيد من المعلومات انظر: المعرفة: سنوات الرصاص، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://m.marefa.org/%D8%B3%D9%86%D8%A7%D8

(٢٩) أمستردام، المصدر السابق

(٣٠) علي سلمان صايل: النظام السياسي في المملكة المغربية(قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية)، مجلة دراسات دولية، العدد(٥٣)، ٣٠ ايلول/ سبتمبر، جامعة بغداد (بغداد: ٢٠١٢)، ص ٣٦.

(٣١) **إدريس جطو**: هو رجل أعمال مغربي، ولد في ٢٤ ايار/ مايو عام ١٩٤٥، في مدينة الجديدة المغربية. تقلد مسؤوليات عديدة من المناصب الوزارية قبل تعيينه كوزير أول من طرف الملك محمد السادس بين عامي(٢٠٠٢– ٢٠٠٧). تخرج من جامعة محمد الخامس بشهادة في العلوم الفيزيائية والكيميائية في عام ١٩٦٦. حيث عين وزيراً للتجارة والصناعة في عام ١٩٩٣. ثم أصبح وزيراً للتجارة الخارجية في عام ١٩٩٤، ووزيرا للمالية في عام ١٩٩٧. يترأس المكتب الشريف للفوسفات الذي تملكه الدولة في عام ٢٠٠١. وبعد انتخابات عام ٢٠٠٢ عين الملك وبشكل مفاجئ جطو وزيرا أول. وفي ٩ اب/ أغسطس عام ٢٠١٢ عينه الملك رئيسا للمجلس الأعلى للحسابات، خلفا لاحمد الميداوي، للمزيد من المعلومات انظر: شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت): ادريس جطو، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني ، https://stringfixer.com/ar/Driss-jettou؛ من هم: إدريس جطو، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني(من هم)، http://ar.wikipedia.org/ https://manhom.com/%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%

(٣٢) المساوي، المصدر السابق.

(٣٣) داهش ، المصدر السابق، ص ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٣٤) مجموعة من المترجمين: الملك المفترس، هو كتاب فرنسي تحت عنوان(Le rai predate eur)، للمؤلفين الفرنسيين كاثرين غراسي(Catherine Graciet)، وإريك لوران (Eric Laure nt)، دار النشر لوسوي،(باريس: ٢٠١٢)، ص ٥٧.

(٣٥) محمد جبرون: إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب، (الاسكندرية: ٢٠١١)، ص ٢٣–٢٤.

(٣٦) داهش، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٣٧) صايل، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٣٨) محمد صالح شطيب: اشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي والموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي، مجلة دراسات اقليمية، العدد(٢٥)، السنة(٨)، كانون الثاني/ يناير، (جامعة الموصل: ٢٠١٢)، ص ٣٤٩ .

(٣٩) صايل، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٤١) مجموعه من المترجمين، المصدر السابق، ص ٨.

(٤٢) عبد الفتاح الزين: صعود نجم المجتمع المدني في المغرب، مجلة آفاق المستقبل، العدد(٧)، السنة(٢)، ايلول/ سبتمبر_تشرين الاول/ اكتوبر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (الامارات: ٢٠١٠)، ص ٧٥.

(٤٣) للمزيد من المعلومات ينظر: توفيق عبد الصادق: حركة ٢٠ فبراير: سياقات التحرك وبنية الحركة، مجلة المستقبل العربي،

العدد(٤٧٤)، السنة(٤١)، اب/ اغسطس، مركز الدراسات الوحدة العربية،(بيروت: ٢٠١٨)، ص ص ٥٢-٦٩؛ الجزيرة نت: حركة ٢٠ فبراير، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني،
https://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/movementsandparties/2014

؛ تيرتر بيرو: فيسبوكيون" يضعون حركاتهم الاحتجاجية على محك الاختيار، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني،
https://web.archive.org/web/20160305032249/http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110218/Con20110218401260.htm

(٤٤) محمود معروف: حراك مغربي من أجل تحولات جديدة تنجز التغييرات الموعودة، ٢٨ مارس ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني،
https://www-hespress-com.cdn.ampproject.org/v/s/www.hespress.com.

(٤٥) محمود صالح الكروي: المغرب وقيادة الملك محمد السادس...الاستثناء في الربيع العربي، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، http://bchaib.net

(٤٦) فرانس ٢٤: الملك محمد السادس يعلن إجراء" إصلاح دستوري شامل"،اذار عام ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الالكتروني،http://www.france24.com ؛ شطيب، المصدر السابق، ص ص ٣٥١_٣٥٢.

(٤٧) بو خزار، المصدر السابق.

(٤٨) معروف، المصدر السابق.http://www.majalla.com/

(٤٩) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): المغرب يدخل عهدا دستوريا ديمقراطيا جديدا، اذار ٢٠١١، على الرابط الالكتروني، http://alborhan.weeblly.com

(٥٠) معروف، المصدر السابق.

(٥١) هنا امستردام، المصدر السابق.

(٥٢) اصداء المغرب: الملك محمد السادس يؤكد إصرار المغرب على المضي في طريق الإصلاحات، الثلاثاء ١٧ ماي ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.assdae.com

(٥٣) شبكة حنين: بدء التصويت باستفتاء الدستور بالمغرب، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://hanein.info

(٥٤) محمود معروف: بعد إقرار الدستور .. المغرب يواجه استحقاقات اليوم التالي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني(هسبريس)،https://www.hespress.com/%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d8%a5

(٥٥) اصداء المغرب: الملك محمد السادس يستفسر عن مطالب الائمة والخطباء، ٢٦ تموز/ يوليو عام ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، .https://www.assdae.com

(٥٦) المعهد الديمقراطي الوطني، المصدر السابق، ص ٦.

(٥٧) محمد باسك منار: التجربة الحكومية بقيادة حزب العدالة والتنمية في المغرب السياق والمحصلة الاولية والمالآت المحتملة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد(٢) ، ايار/ مايو،(الدوحة: ٢٠١٣)، ص ١؛ المعهد الديمقراطي الوطني، المصدر السابق، ص ص ١٩، ص ٩.

(٥٨) جريدة الحياة المغربية: أول انتخابات تجري في ظل دستور الملك محمد السادس، العدد(٧)، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ،(المغرب: ٢٠١١)، ص ٦؛ المعهد الديمقراطي الوطني، المصدر السابق، ص ١٩.

(٥٩) عبد الاله بنكيران: ولد في مدينة الرباط في عام ١٩٥٤، حصل على البكلوريا والتحق بكلية العلوم بالرباط عام ١٩٧٦، وفي عام ١٩٨١ اسس بنكيران تنظيما مستقلا هو "الجماعة الاسلامية"، وهو تنظيم ظل يعمل في اطار من السرية. كما انتخب بنكيران رئيسا لهذه الحركة ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٤، بأغلبية ساحقة وبعد احداث مكناس ١٩٨٨، جرت حملة من الاعتقالات طالت الحركة، فقررت الحركة الخروج الى العلن باسم "حركة الاصلاح والتجديد"، بعدها قرر بنكيران الانتقال الى العمل الحزبي فاجرى اتصالات مع "رابطة المستقبل الاسلامي" بزعامة احمد الريسوني و"جمعية الدعوة الاسلامية" بقيادة عبد السلام الهراس، و"جمعية الشروق الاسلامية"، وتم الاعلان عن ميلاد "حركة التوحيد والاصلاح" عام ١٩٩٦، ثم بادر هو ومن معه الى تاسيس "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، شارك في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧، وحصلوا على(٩ مقاعد) برلمانية، وفي عام ١٩٩٩ تم تغيير اسم الحزب الى "حزب العدالة والتنمية"، وفي ٢٠ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٨ انتخب امينا عام للحزب؛ للمزيد من المعلومات انظر: جريدة الحياة المغربية: عبد الاله بنكيران: معالي رئيس الحكومة، العدد(٧)، ٧ كانون الاول/ ديسمبر ،(المغرب: ٢٠١١)، ص ٩.

(٦٠) أصداء المغرب: الملك محمد السادس يعين عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة الجديدة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.assdae.com/article6456.html ؛ المعهد الديمقراطي الوطني، المصدر السابق، ص ١٩.

(٦١) اصداء المغرب: الملك محمد السادس يقبل استقالة وزراء في حكومة الفاسي، ٢٧ ديسمبر ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.assdae.com/article7621.html ؛ المعهد الديمقراطي الوطني، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٦٢) اصداء المغرب: بنكيران يرفع لائحة وزراءه الى الملك والصحافة الوطنية تنشر اسماؤهم، ٢٦ ديسمبر ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.assdae.com/article7558.html

(٦٣) اصداء المغرب: الملك محمد السادس يصدر عفوه السامي على ٣٠٦ شخص، ١٠ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٢، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، . https://www.assdae.com/article8362.htm

(٦٤) المملكة المغربية مجلس النواب: نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك الى الامة بمناسبة عيد العرش المجيد، في الرباط ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١٢، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) ، على الرابط الالكتروني، **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.**

(٦٥) أصداء المغرب: الملك محمد السادس يرسم في خطاب العرش الرؤية المناسبة لبناء الدولة المغربية الحديثة، في ٣٠ تموز/ يوليو عام ٢٠١٢، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.assdae.com/article18162.html http://www.assdae.com/

(٦٦) معروف، بعد اقرار الدستور، المصدر السابق.

(٦٧) اصداء المغرب: عفو ملكي لفائدة ١٠٠٧ شخصا بمناسبة الذكرى ١٣ لعيد العرش، في ٣٠ تموز/ يوليو عام ٢٠١٢، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الالكتروني،https://www.assdae.com/article18158.html

(٦٨) اصداء المغرب: الملك محمد السادس يرد بطريقة غير مباشرة على منتقدي تقبيل يده، ٧ آب/ اغسطس عام ٢٠١٢، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، http://www.assdae.com/ https://www.assdae.com/article18285.html.

(٦٩) اصداء المغرب: الملك يصدر امره بالعفو على ١٩١ سجينة وخمسة سجناء بعد زيارته سجن عكاشة، ٢٠ اب عام ٢٠١٢ ،شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.assdae.com/article18442.html

(٧٠) اصداء المغرب: عفو ملكي لفائدة 396 شخص بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، ٢٠ اب ٢٠١٢، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.assdae.com/article18451.htm

(٧١) منار، المصدر السابق، ص ١٦.

(٧٢) قيمة الخبر: جلالة الملك يعين اعضاء الحكومة الجديدة، ، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، http://www.mapnews.ma/ar/activites-royales/%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8 %A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D9 %86-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

(٧٣) هسبريس: حكومة بنكيران تضم ٢٢ وزيرا جديدا من ضمنهم امرأة واحدة، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.hespress.com/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B6%D9%85-22-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D8%AC%D8%AF%D9%8A% D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%B6%D9%85%D9%86-72016

(٧٤) DW عربية: حزب الاستقلال المغربي ينسحب من حكومة بنكيران، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www.dw.com/ar/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

(٧٥) عادل الزبيري: العاهل المغربي ينصب النسخة الثانية من حكومة بنكيران، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الرابط الالكتروني، https://www-alarabiya-net.cdn.ampproject.org/v/s/www.alarabiya.net/amp/north-africa/morocco/2013/10/10 /